العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف في الجزائر

دراسة مقارنة بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية

Globalization and its economic effects on banks in Algeria a comparative study between local banks and foreign banks.

د/زواد اسيا[1]، د/زاوي عبير[2]

ZOUAD Assia[1], ZAOUI Abir[2]

[1] جامعة عبد الحميد ابن باديس،مستغانم (الجزائر)، assia.zouad.etu@univ-mosta.dz

[2]جامعة عبد الحميد ابن باديس،مستغانم(الجزائر)، abir-zaoui@hotmail.com

تاريخ الاستلام2022/05/10 تاريخ القبول: 2022/07/14 تاريخ النشر: 2022/07/27

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي الجزائري في ظل العولمة، إضافة إلى تقويم برامج الإصلاح المصرفي التي انتهجها بنك الجزائر وكذا متطلبات استراتيجيه المصارف .

خلصت هذه الدراسة إلى انه رغم انضمام العديد من البنوك الخاصة إلى القطاع البنكي الجزائري، مازالت أسواق الخدمات البنكية تعرف سيطرة شبه تامة للبنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة.

كلمات مفتاحية: العولمة، اتفاقية بال، الخوصصة.

تصنيفات**JEL**:F60، F65،F63، F69

Abstract:

This study aims to identify the challenges facing the Algerian banking system in the context of globalization.

the study concluded that the banking services markets still know almost complete control of public banks compared to private banks.

Keywords: globalization; the Basel agreement; privatization.

JEL Classification Codes: F60, F65, F63, F69.

1 **المؤلف المرسل:** زواد آسيا ، **الإيميل:** zouadassia31101990@gmail.com

1.مقدمة:

إنّ انتشار ظاهرة العولمة كان لها آثار واسعة على مختلف الأنشطة الاقتصادية والمالية وعلى المصارف بشكل خاص، حيث أنّ التطورات التكنولوجية والتوسع في استخدامها طالت النظام المصرفي الجزائري وأصبحت تهدد البنوك التقليدية. وكذا المعايير والقواعد التي تفرضها لجنة بال في مجال الرقابة المصرفية وكفاية رأس المال تشكل ضغوطاً جديدة على النظام المصرفي الجزائري في مجال تقوية مركزه المالي. بسبب هذه التطورات أصبح لزاماً على المصارف الجزائرية مواجهة التحدّيات عن طريق إتّباع آليات تساعدها على الاندماج في الاقتصاد العالمي، تحرير قطاعاتها المصرفية وتمكّنها من مواجهة المنافسة التي تفرضها البنوك العالمية. من هنا، الإشكالية الرئيسية نطرحها كالآتي:

ما مدى تأثير العولمة المصرفية على النظام المصرفي الجزائري بصفة عامّة وعلى البنوك العمومية بصفة خاصة؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على فرضيات الدراسة المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ تحرير الخدمات المصرفية وتطبيقها في الجزائر .
- ✓ خوصصة البنوك العمومية في الجزائر.
- ✓ البنوك الأجنبية هي الأكثر تأثرا بالعولمة.

الهدف من الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التحدّيات التي تواجه الجهاز المصرفي الجزائري في ظلّ العولمة، إضافة إلى تقويم برامج الإصلاح المصرفي التي انتهجها بنك الجزائر وكذا متطلبات استراتيجيات المصارف الجزائرية في ظل العولمة، والتي تتمثل في بناء الإطار المؤسسي الملائم، التماشي مع المنافسة الحادة، بناء التحالفات وتبني وسائل جديدة كالهندسة المالية.

منهجية الدراسة:

من أجل لمس أثر العولمة على البنوك الجزائرية والإجابة على الإشكال التالي: أيهما أكثر تأثرا بالعولمة المصرفية، البنوك المحلية أم البنوك الأجنبية؟ حاولنا في هذا الفصل القيام بدراسة مقارنة بين هاذين

الصنفين من البنوك. قمنا بتحضير استبيان بسيط يحتوي على عشرة أسئلة لخصنا فيها الآثار الرئيسية للعولمة التي يمكن أن نلمسها في المصارف.

2. واقع الجهاز المصرفي الجزائري في ظل العولمة:

1.2 اتفاقيات بال (Ball) وتأثيرها على النظام المصرفي الجزائري:

في ظل العولمة أصبح العمل المصرفي يتعرض لعدد كبير من المخاطر المصرفية. جاءت اتفاقية بال للرقابة المصرفية من أجل مراقبة التطوّرات المالية والمصرفية بشكل مستمر، ضمان، سلامة وأمان النظام المصرفي الدولي وتجنب حدوث الأزمات المالية. أصبح من الضروري على البنوك الالتزام بالمعايير الموضوعة لتحديد متطلبات رأس المال على مستوى العالم.

2.2 تأثير اتفاقيات بال على النظام المصرفي الجزائري:

تؤثر لجنة بال للرقابة المصرفية على العديد من الهيئات المصرفية والمالية بدرجات متفاوتة حسب درجة مواجهتها للمخاطر المالية والبنكية بالسلب أو بالإيجاب. يتوقف هذا التأثير على مدى قدرة أي هيئة على استيعاب وتطبيق متطلبات اللجنة. لم تشهد المنظومة المصرفية الجزائرية تطبيق قواعد الحيطة والحذر إلاّ بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 في نص المادة 92، على أنّ بنك الجزائر هو من يفرض كل النسب على البنوك والمؤسسات المالية، خاصة فيما يخصّ تغطية وتوزيع المخاطر والسيولة والملاءة (نجار، 2013، ص:287).

في الفترة التي كانت الجزائر تطبّق فيها اتفاقية بال1 كان الاتجاه على المستوى العالمي يسير نحو تعديل هذه الاتفاقية، حيث حاول مسايرتها بإصدار التنظيم رقم 02/03 بتاريخ 2002/11/14. هذا الأخير يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر الإئتمانية، السوقية والتشغيلية. تأخّر البنوك الجزائرية في الإلتزام بمعايير اتفاقية بال**II**، وقيام البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر بذلك في الأجل المحدّد يخلق وضع تنافسي بين البنوك، هذا من الناحية السلبية، لكن ايجابيا إلتزامها باتفاقيات بال**II** سيؤدي إلى كسب الإعتراف الدولي بها وهذا يعتبر خطوة هامّة في سبيل تأهيل القطاع المصرفي الجزائري (ناصر، 2006، ص:293).

3. تحرير الخدمات المصرفية ونطاق تطبيقها في الجزائر:

يعتبر تحرير الخدمات المصرفية أحد أهم النتائج الهامّة التي أسفرت عنها الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، التي يعرّف بأنّها مجموعة الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية، السعي إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي، تطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية وإنشاء نظام اشتراكي قوي (وصاف، 2002، ص:57).

4. الجهاز المصرفي الجزائري وموقفه من التحرير المصرفي:

اعتمدت السياسة الاقتصادية بعد الاستقلال على مخططات استثمارية مركزية ممّولة بأموال عمومية، حيث ألغيت كلّ المتغيّرات النقدية والمالية وأصبحت البنوك مجرد مصارف للمؤسسات العمومية بتوقيع الخزينة. أدّت هذه الوضعية إلى تدهور كل المؤسسات الاقتصادية، من هنا بدأ التفكير في تطبيق إصلاحات إقتصادية، بدأت مع صدور قوانين استقلالية المؤسسات عن طريق تحرير الأسعار، تخفيض تدريجي للدعم وتطبيق سياسة التطهير المالي من أجل امتصاص مديونيتها من الخزينة العمومية. على العموم فإنّ معاناة الخدمات المصرفية الجزائرية تتميز بعجز في التسيير وعدم القدرة على تقرير المخاطر ومواجهتها من البنوك وغياب المنافسة والتأخر في التحديث، وخاصة الجانب التكنولوجي. يمكن القول أنّ الأزمة ليست مالية وإنّما أزمة أنظمة، فبعد إلغاء الاحتكار الحكومي للتجارة الخارجية، وتحرير النظام البنكي وقطاع التأمين الذي نص عليه صندوق النقد الدولي أنشئت بنوك خاصة (قدي، ص:4).

5. متطلبات إستراتيجية المصارف الجزائرية في ظل العولمة:

إنّ التغيرات العالمية والاقتصادية التي تم إبرازها، تمثل أهم التحدّيات التي تواجه العمل المصرفي، تتطلب من المشرفين على البنوك الجزائرية الدراية الكاملة لهذه التحديات، من تم إتباع استراتيجيات وسياسات ملائمة تعمل على تحسين وزيادة كفاءة البنوك الجزائرية. من أهم هذه الاتجاهات التزايد في الاندماج المصرفي وخوصصة البنوك. (بعلي، 2011، ص:120)

1.5 إستراتيجية الاندماج المصرفي بين البنوك الجزائرية:

الاندماج المصرفي هو اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر في كيان مصرفي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وأكثر فعالية على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين المصرف الجديد (عبد الحميد،2005،ص:153). خلق وضع تنافسي جديد أفضل من أجل

زيادة الأرباح المستقبلية المتوقعة، وتحسين أوضاعها لمواجهة المخاطر والأزمات، حيث بدأت الاندماجات المصرفية في الدول المتقدمة بأمريكا واليابان وغيرها، ولم تقتصر حالات الاندماج في الدول المتقدمة فقط، بل شهدت الكثير من البلدان النامية حالات الاندماج أيضا (الطنطاوي، 2003، ص:79).

من خلال ملاحظتنا للجدول السابق أنّه لم تذكر الجزائر في عملية الاندماج، ولعلّ السبب يعود لطبيعة النظام المصرفي في الجزائر، حيث أنّه كان يسمح للأجانب بتملّك فقط 49 % من أسهم البنوك الجزائرية، وهو ما اعتبر عائق أمام المستثمرين الأجانب. لكن القرار الذي تم اتخاذه في جوان 2005 سمح للبنوك الأجنبية أن تمتلك أكثر من 51 % من رأسمال البنوك الجزائرية. هذا القرار كان من شأنه أن يساهم في انطلاق عمليات الاندماج المصرفي في الجزائر. أصبح من الضروري على البنوك الجزائرية أن تتبنى سياسة الاندماج المصرفي بسبب عدم قدرتها على منافسة البنوك الأجنبية من جهة وصغر حجم رؤوس أموالها أخرى (بعلي، 2011، ص:132،133،142).

2.5 إستراتيجية خوصصة البنوك العمومية في الجزائر:

إنّ خوصصة البنوك هي تحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، والخروج من العمل بالنظام الإشتراكي إلى العمل بآليات السوق. هدفها بالنسبة للدول المتقدمة هو العودة إلى آليات السوق، بينما في الدول النامية والتي تعاني من اختلالات اقتصادية هدفها هو تخفيف الأعباء المالية للدولة التي سببتها شركات القطاع العام الخاسرة. أي أنّ الخوصصة بالنسبة لها تعتبر من الوسائل التي تسمح لها بتثبيت اقتصاداتها وتخفيض ديونها الخارجية. اختلفت الآراء حول الخوصصة، فهناك من يرى ضرورة تطهير البنوك وإبقائها تابعة للقطاع العمومي، وهناك من يرى ضرورة خوصصتها بالكامل، أمّا الرأي المعتدل فيفضل إدخالها بصورة جزئية وهذا بالمشاركة وزيادة رؤوس أموالها تتم خوصصة البنوك إمّا جزئياً أو كلّياً (شاكر، 2001، ص:4).

6. خوصصة البنوك في الجزائر:

تسيطر البنوك العمومية على 90 % من السوق المصرفية، بدأت أوّ ل تجربة للجزائر في خوصصة البنوك سنة 1995. وقع الإختيار على بنك الفلاحة والتنمية الريفية، إلاّ أنّها بقيت حبر على ورق لإنعدام الشفافية وعدم توفر المعلومات حول خوصصتها. أمّا التجربة الثانية فتخص القرض الشعبي الجزائري سنة 2001 الذي عرف تجربة فاشلة. في 03 ديسمبر 2002 تم إعادة إحياء هذا المشروع إذ كلّف بنك الإخوة لازار الفرنسي بتأطير عملية فتح رأسمال القرض الشعبي الجزائري، إلاّ أنّ العملية لم

يكتب لها النجاح. كما تم إبداء الرغبة في خصخصة كل من بنك التنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري الأمر الذي يبقى مجرد مشروع في الوقت الراهن. هذه التجربة تبيّن أنّ خوصصة البنوك ليست عملية سهلة، فهي تتطلب القيام بالمزيد من الجهد والعصرنة للقطاع البنكي (حسين، 2008، ص:223).

الجدول01: مشاركة البنوك الخاصة في تمويل القطاع الاقتصادي (%)

	2008	2009	2010	2011
نسبة ت البنوك خاصة للقطاع العام	%0.15	%0.06	%0.06	%00
نسبة ت البنوك خاصة للقطاع الخاص	%23.02	%23.25	%23.85	%26.76

المصدر: من إعداد الباحثتين (تقارير بنك الجزائر 2010،2008. تقارير الاحصائية لـ ons)

مساهمة البنوك الخاصة في تمويل القطاع الخاص والعام :(%)

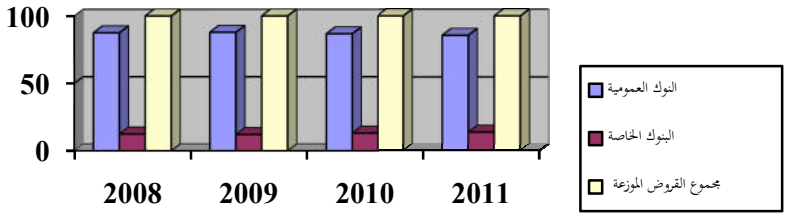

1.6 إجراءات أخرى:

لقد أصبح لزاما على الجهاز المصرفي الجزائري أن يواكب التطورات المسارعة في مجال الخدمات المصرفية وذلك من خلال:

- تبّني البنوك الشاملة: البنك الشامل هو ذلك البنك الذي يحصل على موارده المالية من كافة القطاعات والفروع الاقتصادية داخل البلاد وخارجها، ويقدّم الائتمان لكافة القطاعات، ناهيك عن تقديمه لتوليفة واسعة من الخدمات المصرفية وتلك الخدمات التي لا تعتمد على وجود رصيد (الحمزاوي، 2000، ص:42). توجه البنوك العمومية في ظل العولمة والنظام الإقتصادي الجديد نحو الأخذ بمبدأ الصيرفة الشاملة، أي التنويع في الخدمات المصرفية القيام بالوظائف التقليدية وغير التقليدية بهدف تعظيم الربح. (زيدان وإدريس، 2004، ص:417)

– مواكبة التطورات التكنولوجية في المجال المصرفي: سعت البنوك الجزائرية لمواكبة التطورات في الصناعة المصرفية، بنقل العديد من التقنيات، وعلى الرغم من هذه الجهود إلاّ أنّ الفجوة التكنولوجية بين البنوك العمومية ونظائرها من البنوك الأجنبية لا تزال كبيرة.

– تنمية مهارات العاملين بالبنوك: يتطلب الإرتقاء بمستوى العنصر البشري، تبني عدد من الإستراتيجيات المتكاملة للوصول إلى نموذج مصرفي فعّال هي:

- ترقية نظم الإدارة لتصبح فاعلة كفؤة و قادرة على التفاعل متغيرات الصناعة المصرفية المتواصلة، مع دعمها بالأجهزة الحديثة.
- ترسيخ بعض المفاهيم المتطورة لدى موظفي البنوك التي تتعلق بأهمية الابتكار والإبداع.
- تشجيع العاملين على بذل مزيد من الجهد واستنهاض طاقاتهم الإبداعية وذلك باستخدام نظام أحسن للحوافز والمكافآت إمّا بصورة مادية أو عن طريق الترقية لوظائف أعلى (بنك مصر، 1998، ص:19). ويمكن القول أنّ مستوى التأهيل بالبنوك الجزائرية مازال ضعيفا مقارنة بالبنوك العالمية.

– تبّني سياسة التسويق المصرفي: التسويق المصرفي هو مجموعة من الأنشطة التي تعمل على تحديد رغبات وحاجات العملاء المالية وإشباعها عند أفضل مستوى، حيث يساهم التسويق المصرفي في زيادة موارد البنك واستخداماته، ومن أهم وظائفه: تصميم مزيج من الخدمات المصرفية، والقيام ببحوث السوق، وتحليل تطورات السوق، واستخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة. (الخضيري، 1999، ص:16-17)

– التكيّف مع المعايير المصرفية الدولية: في ضوء تغيرات بيئة العمل المصرفي على المستوى المحلي والعالمي، التي فرضت على صانعي السياسة المصرفية العديد من القواعد وجب على البنوك الجزائرية مواكبتها بالمجالات التالية:

– تدعيم القواعد الرأسمالية وذلك بالإلتزام بمقررات لجنة بال1و2.

– وضع آلية للتنبؤ المبكر بالأزمات المصرفية وذلك من خلال توفير نظام جيد للمعلومات الدقيقة، وإيجاد مجموعة مناسبة من المؤشرات القياسية والمعيارية، وتوافر الكفاءات الإدارية.

– تحديث نظم الإدارة والسياسات المصرفية.

– تفعيل الدور التوجيهي للبنك المركزي وذلك من خلال: إنشاء فروع للبنك المركزي في كافة المناطق، السعي بقوة إلى إقامة سوق مصرفية عربية مشتركة، العمل على تدعيم قواعد المحاسبة والمراجعة بالبنوك، تطوير وتقوية الدور الرقابي والإشراف في للبنك المركزي على البنوك (زيدان، 2006، ص:64).

7. دراسة مقارنة بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية:

يحظى النظام البنكي في الجزائر بأهمية كبيرة، إلا أنّه لم يلق الاهتمام الكافي من طرف السلطات والحكومات، ممّا أدّى إلى تخلفه عن أداء دوره كوسيط مالي ومحرك أساسي لعجلة الاقتصاد، خاصة في ظل التطورات العالمية التي مست القطاع المصرفي.

من أهم ما نتج عن الإصلاحات التي شهدها القطاع البنكي الجزائري بعد صدور قانون النقد والقرض رقم 10-90، ظهور العديد من البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية على الساحة المالية في الجزائر، حيث تزايد عددها بشكل ملحوظ حتى أصبح يفوق عدد البنوك العمومية، تسعى هذه البنوك الخاصة إلى منافسة البنوك العمومية الجزائرية التي ظلت لزمن طويل تستحوذ على السوق البنكي في الجزائر. نظراً لأهمية الدور الذي تلعبه العولمة في تطوير وتفعيل النظام البنكي الجزائري، ارتأينا تسليط الضوء على مقارنة بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية في الجزائر من حيث مدى تأثرها بالعولمة.

من أجل لمس أثر العولمة على البنوك الجزائرية والإجابة على الإشكال التالي: أيهما أكثر تأثرا بالعولمة المصرفية، البنوك المحلية أم البنوك الأجنبية؟ حاولنا في هذا الفصل القيام بدراسة مقارنة بين هاذين الصنفين من البنوك. قمنا بتحضير استبيان بسيط يحتوي على عشرة أسئلة لخصنا فيها الآثار الرئيسية للعولمة التي يمكن أن نلمسها في المصارف. يمكن تلخيص هذه النقاط في تعامل البنك مع البورصة، كون البنك شامل، معدّل الكفاية وتطابقه مع اتفاقيات بال، ألمنافسة النزيهة، الاندماج أو الاستحواذ، الخوصصة، تضرر البنك من الأزمة المالية، مشاكل تبييض الأموال أو غسيل الأموال وانعكاس كلّ هذه الآثار على قدرة البنك المركزي في التحكم في السياسة النقدية .

هذه الاستبيانات وجهت إلى مدراء البنوك التي استطعنا التقرب إليها. خلال توزيع الاستفسار على المصارف امتنع الكثير من المسؤولين عن التعاون معنا بحجة عدم توفر المعلومات على مستوى الوكالة وأنّ هذه التدابير تتم على مستوى الإدارة العامة. الوقت المحدود والوسائل المتاحة سمحت لنا بإستهداف أربعة بنوك محلية وثلاثة بنوك أجنبية: بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)، البنك الوطني الجزائري BNA، الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط CNEP، بنك التنمية المحلية، بنك البركة الجزائري، بنك

الخليج و بنك BNP Paribas. وكالات البنوك التي استقبلنا مسؤولوها موجودة بكل من ولاية سيدي بلعباس ودائرة وادي ارهيو بولاية غليزان.

مدراء الوكالات التي استقبلتنا لم يستطيعوا كلّهم الإجابة عن كافة الاستفسارات. على سبيل المثال امتنع جلّهم عن الإجابة عن السؤال الثالث والرابع والذي مضمونهم: "هل يتبع البنك معدل كفاية رأس المال للجنة الرقابة المصرفية بال(BALL) الأولى و الثانية؟" و"هل تظّن أنّ البنك يعمل في سوق مصرفية فيها منافسة نزيهة؟".

1.7 التحليل:

النتائج المحصل عليها يمكن تحليلها كالتالي :

أوّلاً : البنوك العمومية:

- ✓ بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط، لديهم أسهم في بورصة الجزائر، أمّا البنك الوطني الجزائري وبنك التنمية المحلية لا يتعاملان مع البورصة.
- ✓ لاحظنا من خلال الإستبيان أنّ كافة البنوك العمومية الجزائرية تعتبر بنوك شاملة، ولا تتعامل مع شريحة معينة.
- ✓ من خلال المعلومات التي تحصلنا عليها رأينا بأنّ كافة البنوك العمومية تلتزم بمقررات لجنة بال، وذلك لأنّه لم تشهد المنظومة المصرفية الجزائرية تطبيق قواعد الحيطة والحذر إلا بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 في نص المادة 92، الذي يّنص على أنّ بنك الجزائر هو من يفرض كل النسب على البنوك والمؤسسات المالية، خاصة فيما يخصّ تغطية وتوزيع المخاطر والسيولة والملاءة.
- ✓ الدراسة أوضحت عدم وجود خوصصة بالنسبة لكافة البنوك.
- ✓ كما بيّنت نفس الدراسة وجود منافسة بين البنوك العمومية، لكن من حيث النزاهة، اختلفت آراء المدراء على سبيل المثال أفادتنا وكالة بدر بأنّه توجد منافسة لكنها غير نزيهة.
- ✓ لم تتعرض البنوك العمومية في الجزائر لعملية الاندماج ما عدا بنك بدر الذي اندمج مع بنك البركة.

- ✓ أمّا فيما يخص تأثير الأزمة المالية على البنوك اختلفت الآراء حولها، حيث أفادونا كل من البنك الوطني الجزائري والصندوق الوطني للتوفير والإحتياط بعدم تضرّرهما بالأزمة، بينما بنك التنمية المحلية تضرر بها، كما امتنع بنك بدر عن الإجابة.
- ✓ أفادت البنوك الأربعة أنها كشفت عملية غسيل الأموال.
- ✓ باعتبار أنّ البنك المركزي هو بنك الدولة، فكلّ هذه الآثار في السوق المالي لم تضعف من قدرة البنك المركزي في التحكم في السياسة النقدية على حد تعبير مسؤولي كل البنوك العمومية.

لمزيد من الدّقة في التحليل، لاحظنا أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية قد تأثر بخمسة عوامل (التعامل مع البورصة، كون البنك شامل، الإلتزام بمقررات لجنة بال، الدخول في عمليات الاندماج واكتشاف غسيل الأموال) من ضمن تسعة عوامل. البنك الوطني للتوفير والاحتياط كسابقه تأثر بخمسة عوامل (التعامل مع البورصة، كون البنك شامل، الإلتزام بمقررات لجنة بال، المنافسة النزيهة واكتشاف غسيل الأموال)، البنك الوطني الجزائري هو الآخر تأثر بأربعة عوامل (كون بنك شامل، الإلتزام بمقررات لجنة بال، المنافسة النزيهة، واكتشاف غسيل الأموال). بنك التنمية المحلية أيضا تأثر بأربعة عوامل (كون البنك شامل، الإلتزم بمقررات لجنة بال، التضرر بالأزمة المالية واكتشاف غسيل الاموال).

بصفة عامّة بينت نتائج الدراسة أنّ العولمة المصرفية أثرت على أغلبية البنوك العمومية في الجزائر.

ثانيا:البنوك الأجنبية:

- ✓ من خلال المعلومات المتحصل عليها من البنوك الثلاثة، وجدنا أنّ بنك البركة وبنك الخليج لا يتعاملان مع البورصات، في حين أن بنك BNP Paripas يتعامل مع بورصة الجزائر.
- ✓ كافة البنوك الأجنبية شاملة.
- ✓ الامتناع عن الإجابة لعدم توفر المعلومات لدى بنك البركة وبنك الخليج، بينما بنك BNP Paribas ملتزم بتنفيذ معايير مقرّرات لجنة بال الأولى والثانية.

- ✓ لاحظنا من المعطيات أنّه توجد منافسة نزيهة بالنسبة لبنك البركة، بينما البنكين الآخرين نفيا ذلك.
- ✓ كل من بنك البركة وBNP Paribas تعرضا إلى عملية الاندماج، بينما بنك الخليج لم يتعرض لها
- ✓ أفادت المعلومات الممنوحة من طرف بنك البركة أنّه لم يتضرر من الأزمة المالية، بينما بنك الخليج و BNP Paribas تضررا من الأزمة.
- ✓ كشف عملية غسيل الأموال في كل من بنك البركة وبنك BNP Paribas، بينما بنك الخليج نفى ذلك.
- ✓ البنوك الأجنبية رأت بأن كل هذه الآثار في السوق المالي أضعفت من قدرة البنك المركزي في التحكم في السياسة النقدية.

لمزيد من الدّقة في التحليل، لاحظنا أنّ بنك BNP Paribas قد تأثر بستة عوامل (التعامل مع البورصة، كون البنك شامل،الالتزام بمقررات لجنة بال، الدخول في عمليات الاندماج، التأثر بالأزمة المالية واكتشاف ظاهرة غسيل الأموال) من أصل سبعة عوامل. بنك البركة تأثر هو الآخر بأربعة عوامل (التعامل مع البورصة، كون البنك شامل، التأثر بالأزمة المالية واكتشاف ظاهرة غسيل الأموال). بنك الخليج تأثر بعاملين (كون البنك شامل، التأثر بالأزمة المالية) هذا لا يعني أنه لم يتأثر بالعوامل الأخرى، إنما كما قلنا سابقا امتنع عن الإجابة نظرا لعدم توفره على المعلومات.

بصفة عامة بينت نتائج الدراسة بأنّ العولمة المصرفية أثرت على كل البنوك الأجنبية في الجزائر.

2.7 النتائج المتحصل عليها:

من خلال تقييمنا للمعلومات المقدمة من البنوك المحلية والبنوك الأجنبية، نستنتج أنّ البنوك الأجنبية هي الأكثر تأثراً بالعولمة المصرفية، حيث أنّ البنوك الأجنبية تمتلك حوالي % 90 من أصول الجهاز المصرفي في الجزائر وقد يدعم هذا التوجه، التجارب العملية التي تشير إلى أنّ توسيع قاعدة ملكية البنوك العامّة من خلال مشاركة القطاع الخاص أو دخول بنوك أجنبية يؤدي إلى زيادة الكفاءة وتطوير الأداء.

عرف القطاع البنكي إصلاحات أخرى تتناسب مع المرحلة الجديدة، وهي مرحلة اقتصاد السوق، فقد تميّزت هذه المرحلة بصدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الذي دعى إلى تحرير السوق البنكي، وفتح المجال واسعا أمام البنوك للمنافسة. لكن النتائج المرجوة في هذه الإصلاحات لم تتحقق حتى الآن، رغم انضمام العديد من البنوك الخاصة إلى القطاع البنكي الجزائري، حيث مازالت أسواق الخدمات البنكية تعرف سيطرة شبه تامة للبنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة.

8. خاتمة:

أصبح من الضروري على البنوك الجزائرية في ظل التطورات التي يشهدها المجال المصرفي وضع إستراتيجية عمل تمكنها من تعظيم الاستفادة من ايجابيات التطورات الراهنة، وبالمقابل العمل على التقليل من حدة السلبيات والمخاطر التي يفرزها التطور المصرفي في شتى مجالاته و تخصصاته، وفي هذا النطاق تتوفر للبنوك الجزائرية والجهاز المصرفي ككل العديد من الخيارات والإمكانات التي تسمح بتحقيق هدفها الأساسي وأداءه بكفاءة، لعّل من أهم هذه الخيارات الالتزام بمقررات لجنة بال، وكذا تحرير تجارة الخدمات المصرفية التي تعمل على تطوير الأسواق المالية، تبّني البنوك الجزائرية خيار الاندماج المصرفي لتعزيز وتقوية مراكزها المالية كما تمثل عملية خوصصة البنوك العمومية الجزائرية أهمية خاصة، وهذا لهدف تحقيق الربح و توسيع النشاط وضمان الاستمرارية.

رغم أنّ القطاع البنكي الجزائري شهد منذ الاستقلال عدّة إصلاحات، هدفت أوّلها إلى استعادة السيادة الوطنية على القطاع وجاءت آخرها لتغير اتجاه القطاع وجعله أكثر حرية خاصة منذ 1990. إلاّ أنّ هذه الإصلاحات لم ينتج عنها تحرير فعلي للسوق البنكي في الجزائر، حيث بقيت حصص كبيرة من هذه السوق لصالح البنوك العمومية، رغم انضمام عدد معتبر من البنوك الخاصة إلى السوق البنكي. في الأخير يمكن القول بأنّ القطاع البنكي في الجزائر مازال يحتاج لإصلاحات ومجهودات أخرى، حتى يتوفر فيه الجو التنافسي الذي يساعده على تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات البنكية العاملة فيه، لتتمكن من مواجهة البنوك العالمية الكبرى، خاصة في ظلّ حركات الاندماج البنكي المتزايدة، والتطوّرات التكنولوجية السريعة.

9. قائمة المراجع:

الأعرج طارق محمد خليل.(2012). الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك- كلية الإدارة والاقتصاد- الدراسات العليا-دكتوراه إدارة مصارف.

بريش عبد القادر.(2006). *التحرير المصرفي متطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة التنافسية للبنوك الجزائرية*،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.

بعلي حسني مبارك .(2012). *إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات المصرفية والاقتصادية المعاصرة*، مذكرة ماجستير،جامعة منتوري قسنطينة.

بن طلحة صليحة و معوشي بوعلام .(2004). *دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية*،واقع وتحديات،جامعة الشلف.

بن عيسي شافية.(2011). آثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري, مذكرة ماجستير,جامعة الجزائر.

حسيني جازية .(2008). *خوصصة البنوك في الجزائر واقع وآفاق*، رسالة ماجستير،جامعة الشلف.

حشاد نبيل.(2001). *الجات والمنظمة التجارية العالمية* ،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة.

الحمزاوي محمد كمال خليل (2000) . *اقتصاديات الائتمان المصرفي* ،منشأة المعارف: مصر.

حنفي عبد الغفار .(1994). *الأسواق والمؤسسات المالي*. مركز الإسكندرية للكتاب: مصر.

الخضري محسن أحمد. (1999). *التسويق المصرفي*. إيتراك للنشر والتوزيع: القاهرة.

الخضيري محسن أحمد.(2000). *العولمة مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة*، مجموعة النيل العربية.

رحال عادل.(2014). *تحديث الخدمة الصرفية لمواجهة اختلالات المنظومة المصرفية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق في الجزائر*، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص :اقتصاد التنمية .

زيدان محمد، .(2006). *دور التسويق في القطاع المصرفي*، رسالة دكتوراه،جامعة الجزائر.

زيدان محمد،إدريس رشيد.(2004). *متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي*،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول،حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية" الواقع والتحديات" ،جامعة الشلف .

سلطان أمل.(2006). مقررات بال 2 (مخاطر الائتمان-التشغيل السوق)البنك المركزي المصري،المعهد الصرفي المصري.

شاكر .(2001). *خصخصة القطاع المصرفي في الدول العربية*،مجلة اتحاد المصارف العربية،بيروت، 21(242).

عبد الحميد عبد الطلب .(2005). *العولمة واقتصاديات البنوك* ،الدار الجامعية.

عبد الرزاق وعلي خضير .(2012). العولمة وآثارها الاقتصادية على الدول النامية–الإدارة و الاقتصاد.-1(21)

عبد العال حماد طارق .(1999). التطورات العالمية و انعكاسها على أعمال البنوك»،سلسلة البنوك التجارية، قضايا معاصرة(1)، الدار الجامعية الاسكندرية.

الفتلاوي سهيل حسين .(2009). *العولمة وآثارها في الوطن العربي*، دار الثقافة للنشر والتوزيع: عمان.

الفتلاوي سهيل حسين.(2009). *منظمة التجارة العالمية*. دار الثقافة للنشر والتوزيع: عمان.

القزويني شاكر .(1992). *محاضرات في اقتصاد البنوك*. الطبعة الثانية،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر.

محمود الطنطاوي الباز هبة .(2003). *التطورات العالمية و تأثيرها على العمل المصرفي و إستراتيجية عمل البنوك في مواجهتها مع إشارة خاصة لمصر*،2003 ،رسالة ماجستير في الإقتصاد،جامعة عين شمس،كلية التجارة،قسم الإقتصاد.

ناصر.(2006). النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 6.

نجار.(2013). ،اتفاقية بازل III وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة جيجل،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد 13.

اليفي محمد ،2004-2005 ،دور نظام حماية الودائع في سلامة و استقرار النظام المصرفي-حالة الجزائر،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير